

مؤتمر التنمية المستدامة والإنصاف بين التخطيط والواقع

السبت و الأحد ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣ م

مسقط

لقد اتضحت الرؤية منذ الخطة الخمسية الأولى في سبعينيات القرن الماضي بأن من الممكن تجاوز التحدي الذي يواجه اقتصاد السلطنة المتمثل في الاعتماد على الموارد النفطية بالقيام بتنويع مصادر الدخل ، باعتبار أن أهداف التنمية الأخرى بما في ذلك المحافظة على المكتسبات المحققة ، وتنمية الموارد البشرية ، وتوليد فرص العمل للمواطنين ، وتنمية القطاع الخاص ، وتحقيق التنمية المستدامة بشقيها الأخرين البيئي والاجتماعي ، مرتبطة بشكل مباشر بهدف تنويع مصادر الدخل. وقد تصدر هذا الهدف بعد ذلك ادبيات جميع الخطط الخمسية المتعاقبة بما في ذلك الخطة الخمسية الثامنة الحالية ، والرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ التي استهدفت تحقيق استدامة التنمية من خلال الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي والسعي إلى إحداث تغيرات جوهرية واسعة في هيكل الاقتصاد الوطني بغرض تنويع قاعدته الإنتاجية و تعزيز دور القطاع الخاص و تنمية الموارد البشرية.

من القراءة الاولى للمؤشرات الاقتصادية يتضح انه بالرغم من جهود التنمية السابقة لتحقيق التنويع لا يزال النشاط الكلي للاقتصاد العماني يعتمد على قطاع النفط ولم يتمكن من تنويع مصادر الدخل ، ولم تتمكن الهياكل الانتاجية من الاعتماد على مصادر ذاتية متجددة وقابلة للاستمرار وأن التحدي المتمثل في الاعتماد على النفط لا يمكن تجاوزه بأسلوب المرحلة السابقة من التخطيط ، كما يتضح بأن جهود التنمية وسياسات التنمية في الخطط الخمسية وفي الموازنات السنوية لم توازن بين انشاء البنى التحتية وتوفير الخدمات الاساسية من جهة ، وتنمية القطاعات الانتاجية من جهة اخرى . وبعد ما يزيد على أربعين عاما من استغلال الموارد النفطية تبقى العديد من التساؤلات بحاجة الى اجابة :-

- هل يمكن المحافظة على وتيرة النمو الحالية والاستهلاك القائم عندما تقل الموارد النفطية على المدى القصير وعندما تنفذ كليا على المدى البعيد؟
- لماذا لم نتمكن من تنويع مصادر الدخل بنجاح ومن تقليل الاعتماد على النفط؟
- لماذا ما زالت الهياكل الانتاجية تعتمد بشكل كبير على نشاط قطاع النفط ؟ وهل الهياكل الإنتاجية قادرة على المحافظة على وتيرة نموها في حالة غياب الموارد النفطية ؟
- هل تمكنت الخطط الخمسية والمخصصات المالية في الموازنات السنوية من تحقيق اهدافها وما هي اهم المعوقات التي واجهتها ؟
- هل عجزت وصفات الخبراء في معالجة الحد من استنزاف القطاعات الاقتصادية المختلفة والموازنة العامة للدولة الاموال المتأتية من بيع النفط؟
- هل نجحنا في تحقيق الشقين الآخرين للتنمية المستدامة المتمثلين بالتنمية البيئية والتنمية الاجتماعية

تتطلب الإجابة على التساؤلات المطروحة، ومعرفة اوجه القصور والخلل وتجاوز المأزق الاقتصادي المحتمل والمحنة القادمة في ظل احتياطات نفطية محدودة ، مراجعة برامج التنمية السابقة وأوليات الانفاق الحكومي الانمائي المتكرر والاستثماري والاستهلاكي ، والاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت ان تحقق انجازات اقتصادية والانتقال باقتصادياتها الى مصاف الدول القادرة على تحقيق النمو والاستدامة ، كما يتطلب الأمر القيام بمقارنات ومراجعات لكفاءة برامج التنمية الماضية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما في ذلك الانفاق على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية (الصحة - التعليم - الكهرباء والماء) و الانفاق الحكومي المدني وغير المدني الانمائي والمتكرر والإنفاق على الدراسات والبحوث والإشكاليات الخاصة بالمساءلة والشفافية والحوكمة .

انطلاقاً من ذلك قررت الجمعية الاقتصادية العمانية تنظيم مؤتمرها السادس يومي السبت والأحد ١٦ و ١٧ فبراير ٢٠١٣ م تحت عنوان " التنمية المستدامة والإنصاف بين التخطيط والواقع " ويهدف الى تحديد أهم التحديات التي تواجه التخطيط الاقتصادي في السلطنة ، وطرح أفكار عملية لكيفية تجاوزها مع تقديم البدائل المتاحة لصالح تحقيق تنمية مستدامة وخاصة نمو اقتصادي مستدام.

أهداف المؤتمر

- التوعية بمفهوم التنمية المستدامة والإنصاف.
- استشراف سيناريوهات مستقبل التنمية في السلطنة.
- مناقشة منهجية ادارة التنمية للتضاربين التخطيط وتحقيق التنمية المستدامة.
- تحديد مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنوع الاقتصادي.
- استعراض أهمية الدليل الوطني لتحقيق التنمية المستدامة.
- استعراض القطاعات الإنتاجية الممكن ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة .
- الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة.

المحاور الأوليه للمؤتمر

أولاً :- البعد الاقتصادي

١. خطط التنمية بين المستهدف والمنجز.
 ٢. اتجاهات المقاييس الاجمالية للاستدامة .
 ٣. التنوع الاقتصادي
- ١- (كيف نحقق التنوع ؟ امكانية التركيز على عدة قطاعات إنتاجية ودراسة تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة)

ب- اقتصاد المعرفة وكيفية التحول إليه ؟

٤. دور الحكومة والقطاع الخاص في التنمية .
٥. نظام الامم المتحدة للحسابات القومية البيئية والاقتصادية SEEA

ثانياً :- البعد الاجتماعي

٦. منهجية إصلاح المنظومة التربوية.
٧. الأمن الاجتماعي ودور الشباب في المجتمع.
٨. التنمية والحكم الرشيد.

ثالثاً :- البعد البيئي

٩. أهم القضايا البيئية المؤثرة في التنمية في عمان
١٠. الاقتصاد الأخضر ، بدائل الطاقة و ترشيد الاستهلاك .

المقترحات : طريق المستقبل والدليل الوطني للتنمية المستدامة.